استعراض آليات رفع نسبة الإيرادات الضريبية بريمة

■ ،،ريمة/سبأ

ناقش اجتماع بمحافظة ريمه أمس برئاسة وكيل المحافظة المساعد حافظ الواحدي أداء مكتب الضرائب والسبل الكفيلة بتفعيل الأوعية الايرادية بالمكتب للمرحلة القادمة.

وتطرق الاجتماع الذي ضم مسئولي مكتب الضرائب بالمحافظة إلى الآليات والمقترحات لتحسين وتطوير ورفع نسبة الإيرادات الضريبية بمختلف جوانبها وعلى وجه الخصوص موارد الضريبة العامة على القات والصعوبات التي يواجهها المكتب في التحصيل الضريبي للعام المنصرم نتيجة الأزمة.

وفي الاجتماع استعرض مدير عام مكتب الضرائب بالمحافظة محمد الارحبي تقريرا مفصلا عن الإيرادات الضريبية بمختلف أنواعها المحلية والمشتركة والمركزية للعام المنصرم ٢٠١١م والتي بلغت أكثر من ٨٥٠ مليون ريال.

وأشار إلى أن المكتب يسعى إلى توسيع وتفعيل الأوعية الضريبية وتطوير العمل والأداء في الجانب الضريبي وبما ينعكس إيجابا على الجوانب والمجالات التنموية والخدمات الاجتماعية ويعزز الدور الاقتصادي.

تعز: تأهيل ٥٢ مشاركاً في مجالات إدارة المشاريع الصغيرة وإبرام العقود

■ تعز/سبأ

اختتمت أمس بتعز دورة تدريبية خاصة بالإدارة الاستراتيجية للمشاريع الصغيرة وطرق إعداد دراسة الجدوى بمشاركة ٢٢ من سيدات الأعمال بمحافظة تعز.

هدفت الدورة التي نظمها على مدى أسبوع إدارة سيدات الأعمال بالغرفة التجارية والصناعية بتعز بتمويل من صندوق تنمية المهارات تعزيز قدرات المشاركات في مجال خطط المشاريع التنموية الصغيرة المدرة للدخل وكيفية إدارتها وتسويقها.

كما هدفت إلى إكساب المتدربات مهارات في عملية التخطيط القبلي وأثناء وبعد تنفيذ المشروع والجدوى الاقتصادية منه وعملية التسويق لمساعدتهن على تنمية وتطوير مشاريعهن الصغيرة.

وأوضحت مديرة إدارة سيدات الأعمال بالغرفة التجارية بتعز أروى العمري أن الإدارة تقوم بالتنسيق والتعاون مع اتحاد الغرف التجارية والصناعية لرفع وتطوير القدرات الذاتية لسيدات الأعمال بالمحافظة وتحسين بيئة العمل وتزويدهن بالمهارات الثقافية والقانونية الخاصة بالمشاريع الصغيرة..مشيرة إلى انه سيتم خلال الأسبوع القادم تنظيم دورة تدريبية تثقيفية قانونية لـ٢٠ سيدة أعمال بتعز.

من جانبه أشار المدير التنفيذي لمركز التدريب يمن جيت انور الصنوي إلى أن الدورة هدفت أعطاء سيدات الأعمال الطرق الصحيحة لتاسيس مشاريع خاصة وإدارتها وتطويرها.

حضر الاختتام مدير التدريب بصندوق المهارات بتعز محمد القهالي.

كما اختتمت أمس بتعز الدورة التدريبية الثالثة الخاصة بتأهيل وتدريب ٣٠ استشاريا واستشارية محاسبة للعمل ضمن مشاريع الصندوق الاجتماعي للتنمية بالمحافظة الخاصة بالمجتمعات الريفية.

هدفت الدورة التي نظمها على مدى ستة أيام وحدة التعاقدات المجتمعية وبرنامج النقد مقابل العمل بالصندوق إكساب المدربين والمدربات آلية العمل في البرنامج وإبرام العقود مع الأطراف المنفذة للمشاريع التنموية وفق احتياجات الأهالي ووفق إسهاماتهم في تنفيذ الأعمال.

وأوضحت ضابطة العمل المجتمعي بوحدة التعاقدات بالصندوق الاجتماعي بتعز دينا المسني أن الدورة تأتي ضمن البرنامج التدريبي للاستشاريين الجدد الذين سيعملون ضمن مشاريع الصندوق البالغ عددهم ١٥٠ مشيرة إلى انه تم تدريب ٩٠ استشاريا منهم ٢٠ محاسبة.

في ختام اجتماع أصدقاء اليمن بالرياض:

التأكيد على أهمية تقديم الدعم ومعالجة التدهور في الأوضاع الإنسانية

■ الرياض/سبأ

قال البيان الصادر مساء أمس الأول في ختام الاجتماع الذي عقد أمس بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالرياض لمناقشة الأوضاع الإنسانية في الجمهورية اليمنية، أن الاجتماع ناقش التقارير التقييمية للأوضاع الإنسانية في اليمن، وخطط الاستجابة التي عرضتها الحكومة اليمنية والأمم المتحدة في هذا الشأن .

وأوضح البيان الصادر عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والذي تلقت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) نسخه منه أن الاجتماع الذي شارك فيه ممثلون عن دول مجلس التعاون والأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وعدد من الدول والمنظمات المانحة لاحظ أنه بالرغم من إحراز تقدم ملموس في حل المشاكل السياسية، فان الأوضاع الإنسانية في اليمن ما زالت آخذة بالتدهور وهي الآن بحاجة ماسة لمعالجتها.

وقال البيان :" وحسب التقديرات فإن عدد المتأثرين بتلك الأوضاع في اليمن بلغ نحو ٨-١٠ ملايين شخص".

وأضاف :" ووفقاً للتقارير التي نوقشت في الاجتماع، فإن الأولويات الإنسانية الملحة تتلخص في توفير الغذاء للنساء والأطفال وتوفير المياه النظيفة وتأمين الرعاية الطبية الأولية والأمن الغذائي".

وتابع البيان قائلا :"وبالإضافة إلى تقييم الاحتياجات الإنسانية، عرض فريق الأمم المتحدة الخطة المفصلة التي أعدتها المنظمة (خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام ٢٠١٢) ".

واستطرد قائلا :" واقترح المشاركون في هذا الاجتماع تقديم الدعم لهذه الخطة، وتشمل أوجه الاستجابة العملية المقترحة لآليتي.. الدعم المباشر من قبل المانحين للمشاريع الفردية في هذه الخطة وتأمين المبالغ لصندوق الاستجابة للطوارئ في اليمن _وهو صندوق محلي قائم يمكن تخصيصه بصورة جماعية واستراتيجية من قبل الأمم المتحدة والشركاء لأولويات الاحتياجات وفقاً للاستراتيجية المتفق عليها.

وأوضح البيان أن الدول المشاركة عرضت خبراتها في التعامل مع الوضع الإنساني في اليمن، معبرةً عن عزمها مواصلة وتعزيز جهودها في هذا الجانب .

وأكد البيان أن المجتمعين أهابوا بكافة الدول المعنية مراجعة الاحتياجات الإنسانية في ضوء تقارير الأمم المتحدة والحكومة اليمنية، والتي تم عرضها في هذا الاجتماع، وتقديم الدعم للقطاعات ذات الأولوية التي لم تخصص لها مبالغ كافية في خطة الاستجابة.

وحث وفد الأمم المتحدة كافة المشاركين على عقد اجتماع آخر بعد المراجعة نصف السنوية لخطة الاستجابة الإنسانية لليمن في يوليو ٢٠١٢م، وذلك لمراجعة التقدم المحرز في تنفيذ الخطة، ورسم المزيد من الخطوات اللازمة لمواجهة التحديات الإنسانية في اليمن.

التقى وزير الموارد المائية والري المصري

وزير المياه والبيئة يبحث في القاهرة مع المدير الإقليمي للبنك الدولي تمويل مشاريع تحلية مياه البحر

■ القاهرة/سبأ

بحث وزير المياه والبيئة عبده رزاز صالح خلال لقائه بالقاهرة أمس المدير الإقليمي للبنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ديفيد كريق التعاون المشترك بين وزارة المياه والبيئة والبنك الدولي في إطار تمويل بعض المشاريع المتصلة بتحلية مياه البحر في منطقة المخا والتي ستستفيد منها محافظتي تعز وإب اللتان تعانيان من شحة شديدة في الموارد المائية.

وفي اللقاء تم استعراض الجدوى الاقتصادية والفنية من مشروع التحلية من خلال توضيح الجوانب الجيولوجية والفنية المتعلقة بطبيعة المناطق التي تعاني من شحة في المياه للتأكيد على أن مشروع تحلية مياه البحر لهذه المناطق هو الحل الوحيد والخيار الاستراتيجي لها.

وأوضح وزير المياه والبيئة للمدير الإقليمي للبنك الدولي الحاجة الملحة للإسراع بانجاز الدراسات المتعلقة بمشروع تحلية مياه البحر في منطقة المخا، وأهمية إسهام البنك الدولي في تمويل هذا المشروع لما من شأنه إنهاء معاناة شريحة كبيرة من السكان ويعود بالفائدة على الزراعة والاستثمار.

ولفت إلى أن الحكومة ممثلة بوزارة المياه والبيئة قد قامت خلال الأعوام الماضية باعادة النظر في البنية التحتية لقطاع المياه في المناطق المتضرر من شحة المياه وتم تحديث الشبكات لتقليل الفاقد من المياه.

من جهته ابدى المدير الإقليمي للبنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تفهم البنك للأهمية الإستراتيجية لهذا المشروع واهتمامه لتوفير الدعم اللازم للإسهام في تمويله من خلال استكمال الخطوات الإجرائية من قبل الحكومة اليمنية والبنك الدولي والأطراف المساهمة في التمويل، مشيراً إلى الأولوية التي باتت تحتلها اليمن في خطط تمويل البنك الدولي في المنطقة.

حضر اللقاء نائب رئيس الهيئة العامة للمياه المهندس توفيق عبدالواحد الشرجبي.

يذكر أن وزير المياه والبيئة عبده رزاز صالح يزور العاصمة المصرية القاهرة للمشاركة في الاجتماع الإقليمي لمكتب البنك الدولي بمشاركة اليمن وكل من مصر وجيبوتي لاستئناف مناقشة مشروع تحلية المياه في اليمن.

إلى ذلك بحث وزير المياه والبيئة عبده رزاز صالح أمس في القاهرة مع وزير الموارد المائية والري المصري الدكتور هشام قنديل أوجه التعاون المشترك بين اليمن ومصر في المجالات المختلفة والمتصلة بالموارد المائية.

واستعرض اللقاء العلاقات الثنائية بين البلدين في مجالات الموارد المائية والري وسبل تفعيلها لما من شانه تطوير التعاون المشترك.

وتناول اللقاء إمكانية الاستفادة من الخبرات المصرية في مجال ترشيد استهلاك المياه والتجربة المصرية المتقدمة في مجال توزيع حصص المياه لكافة الاستخدامات المنزلية والزراعية والصناعية والتجارية.

وفي اللقاء أشار وزير المياه والبيئة إلى رغبة وزارته تفعيل تبادل الخبرات بين البلدين والاستفادة من الخطوات التي قطعها الجانب المصري في مجالات التدريب والتأهيل وإعادة الهيكلة، خصوصا وان الوزارة تسعى حاليا إلى تطوير وإعادة النظر في هيكلة مؤسسات وهيئات وزارة المياه والبيئة.

وأكد أهمية تفعيل الاتفاقيات الموقعة بين اليمن ومصر وتفعيل اللجان المشتركة في مجالات تبادل الخبرات والتدريب والتأهيل، وكذلك الاستفادة من خبرات مركز بحوث الموارد المائية والري التابع لوزارة الموارد المائية والري المصرية وتفعيل التعاون الفني في مختلف المجالات، ذلك من خلال نقل الخبرات اللازم والتي تتناسب مع الطبيعة والخصوصية اليمنية وتطبيقها في الواقع الميداني في اليمن.

من جانبه أكد وزير الموارد المائية والري المصري استعداد الوزارة تفعيل التعاون مع وزارة المياه والبيئة وتقديم الخبرات اللازمة للجانب اليمني في مختلف المجالات، والتركيز على مجالات التدريب والتأهيل وبحوث الموارد المائية، والعمل على تنسيق الجهود التي من شانها تطوير علاقات التعاون المشترك في المجالات المتخصصة.

حضر اللقاء نائب رئيس الهيئة العامة للمياه المهندس توفيق عبدالواحد الشرجبي.

رأي اقتصادي

القروض الداخلية وموضوعية التمويل

أحمد ماجد الجمّال●

هناك وسائل كثيرة لقياس إشكالية التنمية ومعوقاتها فوفق الأدب الإنمائي تتمحور أساسا في غياب التمويل المالي وعند الدفع بأي هدف في هذا الاتجاه يتطلب أولا إدراك معاييره ومعرفة تفاصيله ثم أخذ القرار بتحمل مسؤوليته وإنجازه ومواجهة الوضع كما هو وبعد توفر عنصر تحمل المسؤولية يأتي التخطيط ورسم ملامحها بدقة من البداية حتى النهاية وحين تعمل جميع مكوناته يصبح تجسيد النظم وتطبيقها متاحاً.

التنمية الاقتصادية تقتضي توفير الموارد المالية اللازمة وهنا تلعب السياسة المالية وخاصة في الدول النامية دورا هاما في تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويلها وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع وتستخدم الدولة كل الوسائل والإمكانيات لتوفير المال اللازم للوصول الى هذا الهدف ومن ضمنها الاحتياجات الرأسمالية اللازمة للتنمية، إن ضعف الادخار الخاص سواء كان نتيجة لتدني دخول أفراد المجتمع أو سوء استخدامه وتوزيعه وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك ونقص درجة الاشباع الاستهلاكي بسبب تدني مستوى المعيشة ومحاكاة بعض فئات المجتمع نماذج الاستهلاك الترفي السائد في الدول الغنية والمتقدمة مايترتب على أثر التقليد من انتقال انماط استهلاكية تشكل عبئاً على المجتمع ودون مستوى قدرة القوة الشرائية لغالبية افراده مجاراتها مما يلقي عبئا على منظومة الأنشطة الاقتصادية لذا من اللازم وضع وتنفيذ خطط إنمائية واستثمارية متكاملة وتوفير الموارد المالية لتمويلها وللقيام بمثل هذه المجهودات التنموية يتطلب انتهاج سياسة مالية فعالة لتعبئة الموارد وتنمية المدخرات ورفع القدرة الادخارية سواء للافراد أو القطاعات الاقتصادية وينعكس ذلك تلقائيا في زيادة المقدرة على الادخار وبما أن مصادر التمويل الحكومي متعددة ومتنوعة منها مصادر تمويل داخلية لذا تأتي "القروض الداخلية" ضمن التمويل الداخلي للحكومة وهي محكومة بضوابط كعدم إجازة أن يزيد الرصيد القائم للدين العام في أي وقت من الأوقات على نسبة ٦٠٪ من الناتج المحلي وبالأسعار الجارية وبفوائد غير تجارية بمعنى اقتراض حقيقي ناجم عن الادخار الاختياري لا الادخار الإجباري من خلال إصدار إذون الخزانة أو سندات حكومية او الصكوك الإسلامية والتي يقصد بها العملية التي تحصل بها الدولة على الأموال التي يكتتب بها المقرضون نظير تعهدها بدفع الفوائد ورد مبلغ القرض طبقا لشروط عقد القرض" ،وينبغي استعمال هذه القروض لتمويل اغراض تتراوح من تمويل مشاريع التنمية ذات الأولوية وتوجيهها نحو الخطط المدرجة في البرامج الانمائية ويكون لها عوائد اقتصادية واجتماعية مباشرة وغير مباشرة وكذا تلك المشاريع التي تحقق أربحاً في وقت مناسب حتى يمكن استخدام هذه الأرباح لخدمة الدين وفوائده وأيضاً تشجيع الادخار المحلي وتوسيع قاعدة الاستثمارونوسيع مصادره ومواجهة تكاليف وأعباء إعادة هيكلة الدين العام وكذلك لمواجهة ظروف مؤقتة كتمويل عجزالموازنة العامة للدولة ودعم ميزان المدفوعات في حالات الضروره القصوى بضوابط شديدة وللميزة النسبية التي تتسم بها القروض الداخلية على عكس القروض الخارجية لاتترتب عليها أعباء حقيقية على الموارد العامة فخدمة الدين لا تتطلب سوى تحويل الدخول من بعض الافراد الى البعض الآخر. نلاحظ من خلال هذا أهمية وبروز القروض العامة كعنصر مهم للمساهمة في تمويل النفقات العامة مع تطور دور الدولة وتزايد نفقاتها بشكل كبير وعجز الإيرادات العامة الأخرى عن تمويل النفقات العامة ومن المفيد أن يؤخذ بعين الاعتبار أنه لا يمكن أن يتم تحقيق تنمية حقيقية ومستدامة من خلال الاعتماد الدائم على القروض سواء أكانت هذه القروض" محلية أو خارجية" لذلك فإن اللجوء على القروض المحلية من المهم ان يتم ضمن حدود ضيقة وأن يكون لفترات قصيرة وبمعدلات فائدة منخفضة نسبيا وذلك لأن المعدلات المرتفعة تدل على الحالة غير الصحية للأوضاع التي يتم فيها الاقتراض وتدل على غياب الثقة بأذون الخزانة والسندات وغيرها،

أين تكمن المشكلة لدينا الإجابة المباشرة وحتى لا يتم خلط الأوراق والرؤى وتحميل ما لا يحتمل والقفز فوق الحقائق والوقائع واثبات ما لايمكن إثباته وفق هذا الطريق والمنحى فهي تتركز في الفشل الإداري والفني النسبي في إدارة "الاقتراض الداخلي" الأمر الذي أسهم في تفريغ جزء من عناصر الخطة المالية للاقتراض من مضمونه وأهدافه وموضوعيته وانحسار استخدام هذه الأداة الاقتصادية "الاقتراض الداخلي" على مدخرات القطاع الحكومي والقطاع العام والمختلط والقطاع الخاص والاقتراض بغرض تغطية عجزالانفاق الجاري في الموازنة العامة وفي نفس الوقت تتحمل الموازنة العامة عبء الدين وفوائده وهي الحالة من المفترض ان تكون استثنائية اضحت حالة ذات خاصية أولوية. لما تقدم تأتي أهمية أن تأخذ السياسة النقدية والمالية مساراتها الصحيحة من دون استسهال التمويل المباشر في الاقتراض الداخلي حتى يمكن تجنب تراكم الدين وفوائده وارتخاء القطاع الحكومي فبدلا من الاستثمار المنتج يعتمد هذا القطاع على عوائد الاستثمار في أذون الخزانة أو السندات الحكومية وبدلا من تشغيل أصوله المالية في الأنشطة الاقتصادية تحول الى قطاع طفيلي غيرمنتج يعتمد نشاطه بشكل كبيرعلى إقراض الحكومة ويتعيش من عوائد وفوائد تلك القروض وعوائده الأمر الذي يساهم في خفض حجم الاستثمارات العامة والخاصة في النشاطات الاقتصادية الحقيقية ولابد لمثل هذا التوجه العكسي ان يصبح من دون شك استقطاع من فاعلية أدوات السياسة المالية والنمو فقد ساعد على إرباك الاقتصاد ،فمراجعة الواقع على حقيقته يوضح انه على الرغم من حالات الإرباك التي تثير الإشكاليات والصعوبات فإن الموضوع يحتاج الى اتخاذ قرارات جيدة ترقى إلى مستوى مضمون هدف الاقتراض الداخلي للاستفادة القصوى منه ،عبر الجمع بين الاقتراض والاستثمار المربح للطرفين كي يتحول الى مصدر قوة ذات أبعاد تعاضديه كبرى تحافظ على منافع الكل،اذ لا يوجد من حيث المبدأ مانع إطلاق الشراكة بين الاقتراض والاستثمارات في صناعة التنمية والتجارة والاستفادة من مزاياها وفوائدها،ان التفاعل الموضوعي مع معطيات التنمية على نحو صحيح وملائم والإفادة من معطيات التجارب لا يكون الا عبر اطلاع انتقائي شديد الوعي يحفظ للاقتصاد أدواته ونظامه ومكتسباته.

● باحث بوزارة المالية

الطوب الأسمنتي.. صناعة محلية تفتقر للمواصفات!!

❑ تعد صناعة الطوب الأسمنتي من الصناعات الاستخراجية الواعدة في اليمن نظرا لتوفر المواد الخام محليا وحركة البناء الحديثة المعتمدة على هذا النوع من الطوب ولكن عدم الالتزام بالمواصفات من قبل المصانع التقليدية بالمواصفات المطلوبة يجعل سمعة هذه الصناعة على المحك وينذر بكوارث كبيرة خاصة في ظل الاهتزازات الأرضية والكوارث الطبيعة نتيجة التغير المناخي وهو ما يستدعي من الجهات المعنية تفعيل رقابتها على هذه الصناعة ..

اشتكى العديد من المواطنين مؤخرا من رداءة الطوب المستخدم في الأعمال الإنشائية والبناء وعدم مطابقته للمواصفات والمقاييس التي تؤهله للاستخدام حيث لوحظ سرعة تفتت المواد المصنعة بطريقة غير مدروسة أو عشوائية وعدم قدرتها على تحمل ضغط الوزن لقلة الاسمنت المخلوط وانخفاض جودة المواد المستخدم في عملية التصنيع ،غازي السباعي- مهندس معماري يشير إلى أن هناك عمليات غش واحتيال في صناعة الطوب حيث تتوفر نوعيات سيئة غير صالحة للبناء أو تأسيس المنازل التي قد تتعرض للانهيار على أصحابها في أية لحظة كما توجد نوعيات ذات أسعار منخفضة يقبل عليها الناس تكون انعكاساتها خطيرة في حال استخدامها لفترة طويلة ،مؤكد أنه لا يمكن التفريق بين الأصناف الجيدة والسيئة إلا من خلال الأوزان والمراقبة أثناء التحميل حيث يتفتت معظم الطوب بين أيدي العمال ومنه ما يتكسر .

صبغة

كثير من المواطنين يعتمدون على اللون للحكم على جودة الطوب لكن المهندس السباعي له وجهة نظر أخرى يقول فيها لون الطوب المائل للأخضر والذي يوحي بارتفاع نسبة الاسمنت المستخدم عبارة عن صبغة تخلط بالماء لإعطاء الطوب ميزة الجودة العالية في حين تظهر سلبياته بعد بناء جدران المنزل أو الأسوار وانهيارها مما يشكل خطرا كبيرا على حياة المواطنين وقلقا دائما وتوقع سقوط المنازل على أصحابها في أية لحظة فلا بد من تفعيل الرقابة على هذه الأصناف ووضع أسس علمية مدروسة لصناعة هذه السلع بالإضافة إلى استخدام الآليات الحديثة التي تحدد الأوزان أمام المستهلك بالإضافة إلى النسب المستخدمة من الرمل والاسمنت وتحديد الجودة.

فرق

يوجد نوعين من البلك الأسمنتي الأول يصنع في مصانع حديثة أوتوماتيكية وتكون فيه النسب موزونة وذات جودة مقبولة ولكن أسعاره مرتفعة وبفارق ٣٠٪ عن النوع الآخر الذي يصنع بطريقة تقليدية بنسب متروكة للاجتهاد والخبرة ،ووفقا لصالح العماد هناك فرق بين نسبة المواد الخام المستخدمة في صناعة الطوب سواء بالطريقة الحديثة المستخدمة من قبل المصانع أو التقليدية وهو فرق واضح والانهيارات التي قد تحدث هي نتيجة عدم الموازاة بين الجودة وتوفير السلامة العامة للمستهلك فهناك العديد بسبب ضعف الرقابة القائمة على أسس علمية يمكن اعتمادها من قبل المستهلك.

اعتراف

من جهتهم اعترف أصحاب معامل الطوب من خلال حديثنا معهم بعدم معرفتهم بالنسب اللازم توفرها في تصنيع الطوب وإنما يقومون بعمليات الخلط للمواد المستخدمة بطريقة عشوائية وعلى الذمةالتي تتفاوت بين أصحاب المعامل.

ويقول محمد حزام تتوفر في معامل الطوب فئات هي ، ١٠، ١٥، ٢٠، وتتراوح أسعارها ما بين ٥٠ إلى ٧٥ ريال للحبة الواحدة وتتفاوت هذه الأسعار بين معمل وأخر تبعا للمواد المستخدمة حيث يضطر العديد من أصحاب المعامل تخفيضها نتيجة ارتفاع أسعار الاسمنت أو انقطاعه وأحيانا يستخدمون رملا غير صالح لتصنيع هذه السلع.وبالنسبة لعمليات الغش يضيف حزام ،توجد عمليات للغش بشكل كبير نتيجة التنافس بين المعامل خاصة في الطوب التجاري منخفض السعر والمرغوب فيه من قبل الفقراء وطبعا يعرض حياتهم للخطر ومنازلهم للانهيار وتزداد هذه العمليات مع زيادة المشاريع العقارية والاستثمارية وانقطاع الاسمنت وضعف الرقابة على المعامل

وأضاف المواصفات والمقاييس لم تقوم إلى الآن بعمليات تفتيش دورية على معامل الطوب واخذ عينات عشوائية والقيام بفحوصات للأسس اللازم توفيرها في هذه الصناعة أو عمليات توجيه وإرشاد.

الطوب الاتوماتيكي

احد أصحاب معامل الطوب نصح المواطنين بالتوجه لاستخدام الطوب الأتوماتيكي الذي تنعدم فيه فرص الغش وكونه أكثر أمانا بالرغم من تكلفته المرتفعة إلا انه سيوفر من الجودة البناء ويقلل نسبة الأنهيارات والأخطار.

دراسة

جمعية حماية المستهلك من جهتها طالبت الجهات المعنية بعمل دراسة شاملة على نوعيات الطوب الموجود في السوق ومواصفاته وكذلك كافة مواد البناء بهدف الخروج بمواصفات قياسية ومعرفة أسباب التلاعب ثم اتخاذ إجراءات رادعة بحق المخالفين مطالبا الجهات المعنية بتشديد الرقابة على معامل الطوب وكافة المتعلقات.

مواصفات معتمدة

هيئة المواصفات والمقاييس قال أكدت أنه حرصا من الهيئة على حماية المستهلك والتأكد من مطابقة المواد الإنشائية للمواصفات المعتمدة فان الهيئة ستقوم من خلال كوادرها بمراقبة المعامل المنتجة للبلاط والطوب الأسمنتي وتقوم بأخذ العينات وفحصها في المختبرات والتأكد من مطابقتها للقواعد الفنية وذلك استنادا لأهداف الهيئة كما حددها القانون وأوضحت أن هناك مواصفات صدرت خاصة بالبلك الأسمنتي وتم بموجبها تمت الرقابة في فترة من الفترات ولكن نتيجة لأسباب خارجة عن إرادة الهيئة والمتمثلة بضعف .

انخفاض الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية إلى ١٧١٤ مليار ريال

■ ،،خاص/الثورة

سجلت الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية خلال شهر أغسطس ٢٠١١م انخفاضاً بمقدار ٢٢,٨ مليار ريال أو ما نسبته ١,٣٪ .

وبين تقرير رسمي أن إجمالي الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية انخفضت إلى ١٧١٤,٨ مليار ريال أغسطس وذلك من ١٧٣٧,٦ مليار ريال في يوليو ٢٠١١م .

ولفت إلى الميزانية الموحدة للبنوك كانت في أغسطس ٢٠١٠م نحو ١٨٢٢,٩ مليار ريال ، وبالتالي فقد انخفضت بنحو ١٠٨,١ مليار ريال خلال نفس الفترة من العام الجاري ٢٠١٠م .

الجدير بالذكر أن أداء البنوك التجارية والإسلامية أظهر تحسنا ملحوظا خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩م من خلال التوسع الملحوظ في النشاط المصرفي والذي يعكسه النمو المتواصل في إجمالي الأصول- الخصوم حيث حققت ارتفاعا في نهاية عام ٢٠٠٩م بلغ ١٦٧٦,٥ مليار ريال مقارنه بمبلغ ١٥٤٥ مليار ريال في العام ٢٠٠٨م بزيادة قدرها١٣١,٥ مليار ريال وبمعدل نمو بلغ٨,٥٪، بينما كانت عام ٢٠٠٧م نحو١٣٠٠,٤ مليار ريال ، بمعدل نمو بلغ ١٨,٨٪ مقارنه بالعام ٢٠٠٨م